جدلية الهجرة بين الأمن و التنمية

أ. **نبيل عاشوري**، طالب باحث، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1
achourinabil@gmail.com

ملخص:

تعتبر الهجرة من بين المواضيع المتجددة، فهي قديمة قدم الحضارات فجذور هذه الظاهرة ضاربة في أعماق التاريخ، والعديد من الحضارات وظفت هذه الفئة من الناس في بناء وتشيد أمجادها، ومع مرور الزمن أخذت الهجرة العديد من الأشكال وذلك لإختلاف الأسباب والدوافع، مع هذا التطور أصبحت الهجرة تفرض العديد من التحديات وتداعياتها تمس مختلف الميادين منها الأمنية والاقتصادية على وجه الخصوص. فهذه الورقة البحثية جاءت لمعالجة إشكالية هل ظاهرة الهجرة تعد تهديد للأمن بمختلف أشكاله أم أن هذه الظاهرة يمكن إعتبارها كعامل تنمية على مستوى الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين. وفي الاخير خلصت الدراسة أن ظاهرة الهجرة كالعديد من الظاهرة الإجتماعية مرتبطة بإدراكات المجتمعات لأنفسهم وللمهاجرين وكذلك مدى تقبل المجتمعات والأنظمة السياسية للتعددية الثقافية هذا من جهة، ومن جهة أخرى مدى قابلية الساسة لإستغلال وتوظيف الطاقات التي يزخر بها المهاجرين وذلك من أجل تنمية الدول المستقبلة قبل المصدرة وذلك برسم سياسات تشاركية بين جميع الدول المعنية بهذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة ، المهاجرين ، الأمن ، التنمية.

Abstract:

Over time, migration has taken many forms for different reasons and causes, With this development, migration has imposed many challenges and repercussions affecting various fields, including security and economic in particular. This paper is designed to address the problem of whether the phenomenon of migration is a threat to security in all its forms or that this phenomenon can be considered as a factor of development at the level of countries exporting and receiving migrants. Finally, the study concluded that the phenomenon of migration, like many social phenomena, is linked to the perceptions of societies for themselves and migrants, as well as the extent to which societies and political systems accept this multiculturalism, on the one hand, and the ability of politicians to exploit and employ the capacities of immigrants, For the development of receiving countries prior to exporting, by drawing up participatory policies among all countries concerned with this phenomenon.

Keywords: Migration, Immigration, Development, Security.

مقدمة:

إن الهجرة بإعتبارها ظاهرة إجتماعية قديمة، قد حملت في مضامينها عدة معاني ودلالات، حيث تتغير طبيعة هذه المضامين وفقا للمزايا والتحديات التي تفرضها ظاهرة الهجرة بشتى أنواعها هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وفقا لطبيعة الإدراكات المكتسبة لدى صانع القرار أو الصورة التي يريد أن يسوقها لهذه الظاهرة. سنحاول في هذه الدراسة معالجة نقطة جوهرية وأساسية تتعلق بطبيعة الهجرة وتأثيرها على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي وكيف ينظر للهجرة، هل هي عامل تنمية؟ حيث أنها كانت عبر العصور العامل الاساسي في قيام وبناء الحضارات وكذلك ماتقدمه من إمتيازات في زمن العولمة. أم أنها تشكل تهديد بالنسبة للأمن على كافة مستوياته وتأثيراتها على دول المنشأ والمقصد.

لمعالجة إشكالية هذه الدراسة والمتمثلة في هل تعتبر الهجرة تهديد أمني أو أنها عامل تنمية؟ قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية،

1. **الاطار المفهوماتي العام المتعلق بالهجرة والتنمية والتهديدات الأمنية.**
2. **دراسة تأثير الهجرة على الأمن.**
3. **دراسة تأثير الهجرة على التنمية.**
4. **الخاتمة.**

1. الإطار المفهوماتي العام المتعلق بالهجرة والتنمية والتهديدات الأمنية.

لتحديد من هو المهاجر غالبا ما نعتمد على تعريف الأمم المتحدة الذي يقر بأنه الشخص الذي يعيش خارج بلده، لكن في الواقع إنه من الصعب إعطاء تحديد أو تعريف واضح ودقيق لهذه الفئة، وذلك يرجع لعدة إعتبارات، أولا مفهوم المهاجر يشمل عدة فئات بشرية ناتجة من حالات مختلفة (نزاعات، طبيعة الأنظمة السياسية، فيضانات، حروب، ترحيل ...). ثانيا، من الصعب تحديد عدد المهاجرين والمدة التي سيقيمونها. ثالثا، من الصعب ومن الأهمية في نفس الوقت تحديد متى تسقط هذه الصفة أكثر منها متى يكتسب الشخص هذه الصفة، لأن هذه الاخيرة تسقط برجوع الشخص لبلده الأصلي أو يصبح مواطن في البلد الجديد، والاجراءات التي تحكم هذا التحول مختلفة. (Koser, 2007, p. 16)

فلقد عرفها كل من Alexandre lusenti, Lisa watanabe على أنها حركة شخص أو مجموعة من الاشخاص سواء عبر الحدود الدولية أو داخل الدولة، و التي تشمل جميع فئات التنقلات على اختلاف مدتها وشكلها وأسبابها. (Alexandre Lusenti, 2014, p. 2)

أما التقرير الذي جاء به برنامج يورو مد 2 للإتحاد الأوربي فعرفها "الهجرة الشرعية تتم وفق إجراء لطلب استخراج تصريح يتيح لرعايا دولة الإقامة والعمل بشكل شرعي على أرض دولة أخرى. وتنظم هذه الهجرة من خلال اتفاقيات ومعاهدات ثنائية بين دولتين وتقوم على قاعدة مشتركة من القوانين لحماية وضمان حقوق العاملين المنحدرين من دول أخرى. و يدخل في هذه الهجرة بعض أشكال هجرة العمل، هجرة الطلاب و الاشخاص ذوي المهارات العالية و الهجرة في إطار لم الشمل الأسري". (فيل، 2012، صفحة 39)

أما فيما يخص الهجرة غير الشرعية عرفها كل من Alexandre lusenti, Lisa watanabe على أنها حركة الاشخاص التي تتم خارج إطارها القانوني والتنظيمي لدول المصدر و دول العبور و أخيرا الدول المستقبلة. (Alexandre Lusenti, 2014, p. 2)

كما أن التقرير الذي جاء به برنامج يورو مد 2 للإتحاد الأوربي عرفها "الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية هي سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الاشخاص الذين يدخلون أو يستقرون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة. وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يستقرون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والاشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه". (فيل، 2012، صفحة 39)

أما المفهوم الأساسي الآخر في دراستنا هو مفهوم التنمية، فنجد أن التنمية هي أيضا من المفاهيم التي يصعب تحديد أو إعطاء تعريف لها، حيث تختلف المعايير التي تستخدم لقياس نسبة التنمية في الدول، ففي السابق كان يعتمد على عامل الدخل الفردي كمؤشر للتنمية. لكن منذ سنة 1990 استحدثت الأمم المتحدة معايير عديدة لقياس مؤشر التنمية البشرية لدولة ما، والتي تركز على ثلاث عوامل هي (الصحة، التعليم، ومستوى المعيشة). كما أن التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PUND) لسنة2009 جاء ليوسع مفهوم التنمية و ذلك من خلال إضافة بعد آخر و هو "حرية الأفراد في أن يعيشوا حياتهم كما يريدونها" حيث أن الأفراد لهم الحق في العيش والتنقل لأي مكان يحققون فيه راحتهم. (فيل، 2012، الصفحات 240 - 241)

وأخيرا، فيما يخص مفهوم الأمن فهو يشير إلى عدم وجود تهديدات، فالمقاربة التقليدية للأمن الدولي تركز أساسا على المخاوف العسكرية، أما الدراسات الأمنية في حقبة ما بعد الحرب الباردة انتقلت من منظور مركزية الدولة إلى توسيع مفهوم الأمن وذلك ليشمل عددا من التهديدات الأخرى (Ceccorulli, 2009, p. 02)، فباري بوزان مؤسس مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية أقر أنه لا يجب التركيز في الدراسات الأمنية على الجانب العسكري فقط ولكن يجب التعميق في هذا المفهوم ليشمل الأمن المجتمعي ، الاقتصادي والسياسي، (Alam, 2010, p. 229) وذلك ناتج عن توسيع مفهوم الأمن ليشمل العديد من القضايا التي لها علاقة بالبيئة، الفقر والهجرة الدولية حيث أصبحت هذه الأخيرة تشكل تهديدات أو أخطار أمنية.

كما أن هناك إجماع لدى الباحثين في المجال الأمني على أن هناك تغيير في طبيعة التهديدات الأمنية حيث تحولت من الأمن التقليدي وهو الأمن العسكري أو الصلب إلى الأمن الغير عسكري (التهديدات اللاتماثلية /التهديدات الأمنية الجديدة) والمتمثل في الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، تبيض الأموال، الإتجار بالبشر، الارهاب، التلوث البيئي وتجارة المخدرات والأسلحة ... إلخ. (برقوق، 2015)

2. دراسة تأثير الهجرة على الأمن.

في السنوات الأخيرة، إحتلت الهجرة الدولية الصدارة في الأجندة الأمنية للعديد من الدول وخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية. إن تصور المهاجرين كتهديد أمني تطور مع الزيادة السريعة في عدد المهاجرين حول العالم، في حين أن هناك حوالي 232 مليون شخص يعيشون خارج بلدانهم الأصلية سنة 2010. (Julia, 2013)

ومن خلال هذا العنصر ستعالج دراستنا موضوع الهجرة وعلاقته بالأمن وكيفية إدراك هذه التهديدات على مختلف المستويات وكيفية تأثيرها على الأمن المجتمعي، الأمن الاقتصادي، الأمن الداخلي و العام.

أ. الهجرة والأمن المجتمعي:

إن مفهوم الأمن المجتمعي يرتبط في المقام الأول بالهوية الجماعية، كما أوضح أولي ويفر 1993 أن الأمن المجتمعي يتعلق بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات الحالية أو المحتملة. أما فيما يتعلق بالهجرة الدولية فهي مرتبطة بالطريقة التي يدركها أعضاء الدولة لهويتهم الوطنية وديانتهم ولغتهم وثقافتهم المهددة من طرف المهاجرين. من هذا المنظور فإن القيم الوطنية للدول المستقبلة محل للتهديد(Ceccorulli, 2009) ، والهجرة بصفة عامة سواء كانت طوعية أو قصرية، شرعية أو غير شرعية فهي تشكل تلك التهديدات من خلال الاختلافات في الدين والثقافة واللغة. (Julia, 2013)

لقد عبرت زعيمة حزب اليمين الفرنسي ماري لوبان في أحد المقابلات خلال حملتها للإنتخابات الرئاسية عن قلقها لما تشكله الهجرة، ونفت أن تكون للهجرة أثار إيجابية على فرنسا بل أكدت أنها تساهم في زعزعة الاستقرار بالنسبة الوضع الاجتماعي والثقافي والديني فهي تشكل تهديد على المكتسبات التي حققها المجتمع الفرنسي وذلك من خلال الثقافة والايدولوجية التي يحاول المهاجرين نشرها. كما خاطبت المهاجرين وخاصة ذوي الجنسيات المزدوجة (الجزائريين و المغاربة) إلى التخلي على أحد الجنسيتين، وبذلك يصبحون فرنسيين وينعتقوا من جذورهم العربية والاسلامية أو التخلي على الجنسية الفرنسية وبذلك يتم طردهم إلى بلدانهم الأصلية.

إن الخطر المحتمل من الهجرة على الأمن المجتمعي للدولة ليس تهديد دولي أو موضوعي، وإنما هو تهديد إدراكي أو نسبي يرتبط بالطريقة التي تعرف كل دولة نفسها (على سبيل المثال بعض الدول تعتبر التعدد الثقافي أمر غير مرغوب فيه، على عكس دول أخرى التي تفتخر بهذا التعدد). كما وضح كل من هيزلر (Heisler) و ليتون هنري (Layton Henry) سنة 1993 أن في فترة ما بعد الحروب أغلب الدول الأوروبية شهدت تحولات من الدول المتجانسة التي كانت أعضاؤها محصورة بقيم مشتركة كالثقافة والهوية الاثنية إلى دول غير متجانسة متكونة من مجموعات وطنية. وبالتالي في هذه الحالة يمكن اعتبار الهجرة بمثابة تهديد للأمن المجتمعي لأنها تفرض تحديات على الهوية الوطنية والقيم الجوهرية. وذلك في حالة عدم قدرة المهاجرين على الاندماج مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية وعدم استقرار المجتمع. (A.Stivachtis, 2008, p. 02)

إن الدول التقليدية المستقبلة للمهاجرين مثل كندا ، إعتمدوا على مختلف المفاهيم للهوية الوطنية، وكانت لهم القابلية في تقبل مختلف اللغات و الديانات والثقافات ودعم سياسات التعدد الثقافي. (L.Barnes, 2015, pp. 2 - 3). قام Esses بدراسة حول المهاجرين والهوية الوطنية في كل من ألمانيا وكندا، حيث أكد أن تطور كندا كان مرتبطا بالمهاجرين بالأساس، أما تنامي مجتمع المهاجرين في ألمانيا كان مرتبطا بالهجرة العاملة، وفضلا على زيادة تدفق اللاجئين وطالبي اللجوء. وكان لكل دولة تاريخ خاص بها أثر على سياسات الهجرة وعلى إدراكاتها حول كون الهجرة تعتبر كتهديد أو لا ، بالنسبة للأمن المجتمعي حيث أن كندا إعتمدت على سياسات متعددة الثقافات منذ سنة 1971، أما ألمانيا فحاولت إستيعاب هذه الفئة من المهاجرين. (Julia, 2013)

إن ما يعتبر تهديد مجتمعي لدولة ما قد يكون مقبولا في دولة أخرى، وبالتالي تظهر الهجرة على أنها تهديد ذاتي بدلا من كونها تهديد موضوعي للأمن المجتمعي وذلك الاختلاف يكون من دولة إلى أخرى ويمكن لهذا أن يتغير عبر الوقت، وتعتبر أمننة الهجرة قضية جد خطيرة فمن جهة تحاول فرض سياسة ترفض المهاجرين وتحاول أن تشكل مجتمع متجانس ثقافيا ودينيا وهوياتيا، أما من جهة أخرى فهي بذلك تؤدي إلى تنامي العنصرية والكراهية للأجانب مما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي.(Julia, 2013)

ب. **الهجرة والأمن الاقتصادي:**

أدى التوسع في مفهوم الأمن ليشمل القطاع الاقتصادي إلى الإهتمام للتحديات الاقتصادية التي تفرضها الهجرة، ونتيجة لذلك أصبحت الهجرة تعالج كقضية أمنية وكتهديد بالنسبة للمصالح الوطنية للدول وذلك من خلال تأثيرها على اقتصاداتها .

أقرت JULIA TALLMEISTER في مقالها أن اللاجئين وطالبي اللجوء هم عبارة عن تهديدات بالنسبة للأمن المجتمعي ونظام الرفاه للدولة المستقبلة. ومن هذا ينظر للمهاجرين على أنهم يمثلون مشكلة أكثر منه منفعة. فزيادة على أنهم يأخذون مناصب العمل بالنسبة للسكان المحليين وكذلك بحصولهم على الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية يشكلون بهذا عبئ على نظام الرعاية الاجتماعية للدول المستقبلة لهم وبالتالي يشكلون ضغط على ميزانية الدولة وفي الأخير يؤثرون على رفاهية الدولة التي تقدمها لسكانها المحليين. لكن السؤال المطروح هل بالفعل يشكل المهاجرون تهديد على إقتصاد الدولة، لأن هناك تضارب في الآراء حول هذه النقطة، حيث نجد الدراسة التي قام بها مجموعة من الاساتذة (فريديريك دوكيييه، جويل ماشادو وآخرون) بجامعة لوفان ببلجيكا للفترة ما بين 1994 – 2007 ، خلصت أن الهجرة تؤثر بشكل إيجابي على رفع ميزانية الدولة في بلجيكا، حيث يساهم المهاجرون في رفع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0.5 % . (فهمي، 2015)

بالتالي الأثر الاقتصادي للهجرة يختلف من دولة إلى أخرى وذلك وفقا للظروف الاقتصادية، ومن الملاحظ أن الهجرة لها تأثير إيجابي على مستويات التوظيف للدول المستقبلة، كما أن دراسة العلاقة بين الهجرة والبطالة في كندا خلصت إلى أن الهجرة لا تؤثر في زيادة مستويات البطالة، حيث أنها تشكل نسبة بطالة مؤقتة فقط وتتبدد هذه النسبة مع الوقت ويبدأ إقتصاد الدولة على التكيف ما بين العرض والطلب وهذا ما أكده جويل ماشادو أن نسبة البطالة تنخفض بعد عامين على الاكثر من وصول موجات المهاجرين (فهمي، 2015).

فالهجرة لأسباب اقتصادية لا تشكل تهديدا على الأمن الاقتصادي للدولة المستقبلة، بل توجد عوامل أخرى مثل التعليم والتغير الديمغرافي يكون لها تأثير أكبر على سوق العمل في البلدان المستقبلة، وعلى عكس التصور السائد بأن الهجرة تهدد أمن سوق العمل وخفض الأجور وزيادة مستويات البطالة، بل يمكنها أن تعزز الاقتصاد في الدول المستقبلة. (Julia, 2013) وخير دليل على ذلك فترة ما بعد الحربين التي شهدتها الدول الأوربية حيث قامت بفتح حدودها بل وشجعت المهاجرين وذلك بهدف إعادة تشييد البنى التحتية التي تهدمت وكذلك إعادة بناء المصانع وتشغيلها وكل ذلك بدون تخوف على المقومات الوطنية والثقافية والدينية التي تنادي بها في الوقت الراهن. (Ceccorulli, 2009, p. 07)

ج. الهجرة والأمن الداخلي:

زيادة على الأمن المجتمعي والأمن الاقتصادي نجد الأمن الداخلي الذي ظهر كبعد أمني، إن مفهوم الهجرة كتهديد للأمن الداخلي ظهر منذ سنوات 1980، وتم تسليط الضوء عليه من قبل هايسمن Huysmans حيث جاءت اتفاقية دبلن لتربط بين الهجرة والإرهاب، الجريمة المنظمة ومراقبة الحدود. وكذلك منذ هجمات 11 سبتمبر وضعت الهجرة بشكل بارز في جدول أعمال مكافحة الإرهاب، وشددت الحكومات على سياسات الهجرة وربطت الهجرة بالأنشطة الإرهابية. (الحارثي، 2013، صفحة 89)

في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الهجرة بعد أحداث 11 سبتمبر مسألة تتعلق بالأمن القومي، حيث أسرع الرئيس بوش بوضع إستراتيجية لمحاربة الإرهاب من خلال سياسة الهجرة، وكذلك أدرج برنامج الهجرة والتجنيس في الولايات المتحدة إلى وزارة إستحدثت لمتابعة الأمن الداخلي، وإضفاء الطابع المؤسسي للهجرة لأنها تمثل تهديد بالنسبة للأمن الداخلي وبما أن التحكم في الهجرة ومعرفة ما إذا كان مهاجر ما هو إرهابي ويمثل تهديد بالنسبة للأمن الداخلي جد صعب. (Julia, 2013)

ينفي مولر Mueller التبريرات التي تقول أن غياب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة منذ أحداث 11 سبتمبر هو نتيجة زيادة مراقبة الحدود والسياسات الصارمة في الهجرة. في حين أن الإرهابيين يجدون صعوبة في الدخول للبلاد في حين مئات الملايين من المهاجرين الشرعيين يدخلون الولايات المتحدة الأمريكية كل سنة، وما بين 1000 إلى غاية 4000 مهاجر غير شرعي كل يوم. كما أكد مولر أن التهديدات الإرهابية من طرف الإرهابيين المهاجرين أو المحليين مبالغ فيها. فالبحث الذي قام به Saux المتعلق بالإرهاب والهجرة في إسبانيا يقر فيه أن العلاقة بين الإرهاب والهجرة غير الشرعية هي مصطنعة أكثر منها حقيقة موضوعية. وتعتمد على نظرية الخوف النفسي أو الخوف الحسي. ويكون إدراك خطر الإرهاب عند المواطنين من خلال إلقاء اللوم على بعض الاشخاص وإعتبارهم كعدو وبالتالي خلق تقسيم لدى الاشخاص كما يعرف بـ "**نحن**" و "**هم**"، بعد أحداث 11 سبتمبر وتفجيرات محطة القطار في مدريد سنة 2004 وتفجيرات لندن 2005 وأحداث باريس وبروكسل 2016 أصبح المهاجرون وطالبي اللجوء يعتبرون أو يوصفون كأنهم أعداء. (Julia, 2013)

كما عملت الخطابات السياسية ووسائل الإعلام بتصوير المهاجرين على أنهم يشكلون تهديدات على الأمن المجتمعي والاقتصادي، حيث أكدت وسائل الإعلام الاسبانية على وجود العلاقة ما بين المهاجرين والسلوكيات الإرهابية هذا ما أثر على القرارات السياسية والرأي العام، وترسيخ الادراكات بالعلاقة ما بين الهجرة والإرهاب في كل من الرأي العام والسياسي. (Koser k. , 2005, p. 10)

يقول Daniel Griswold من معهد Cato سنة 2001 إن الهجرة ومراقبة الحدود هما قضيتان منفصلتين. حيث أن الهجمات الإرهابية من قبل الأجانب ليست نتيجة لسياسات الهجرة المفتوحة. لكن سببها فشل في إبقاء عدد من الأجانب الذين يشكلون تهديد للأمن الوطني خارج الحدود. وبالمثل يقر Spencer في سنة 2008 أن المشكل يكمن في إعطاء المهاجرين مفهوم خاطئ، فيجب التمييز ما بين المهاجرين والأجانب ففي أحداث 11 سبتمبر مرتكبي تلك العمليات لم يكونوا مهاجرين بل كانوا أجانب فقط، فلقد دخلوا الولايات المتحدة الأمريكية بتأشيرات مؤقتة. (Julia, 2013)

إن إثبات العلاقة بين الهجرة والأمن الداخلي ترتبط بإدراكات صانع القرار أكثر منها حقيقة واقعية، لا ننكر أن العديد من الهجمات والتفجيرات كان منفذوها من غير السكان الاصليين ولكن في العديد من الفترات تزايدت أعداد المهاجرين ولم يتزامن معها وجود تهديدات على الأمن الداخلي، ومع إنتهاج سياسة الترويع

التخويف التي إنتهجتها وسائل الاعلام وخطابات السياسيين أدت إلى ظهور مشكلة التمييز والإقصاء والعنصرية عند المهاجرين وخاصة عند الاشخاص المسلمين والعرب، وتنامي ظاهرة الاسلام فوبيا.

د. الهجرة والأمن العام:

بنفس الطريقة التي ترتبط فيها الهجرة بالإرهاب، كذلك ترتبط بزيادة الجريمة، فلقد أدى التنامي في الإدراك بأن الهجرة تعتبر كتهديد للأمن العام، وإن قضية ما إذا كانت أو لم تكن الهجرة مسببا لزيادة نسبة الجريمة هي أيضا قضية إدراك مقابل حقيقة موضوعية. (الحارثي، 2013، صفحة 105) في حين أصبح المجتمع قلق إزاء تنامي نسبة معدلات الجريمة المتزايدة من قبل المهاجرين وكذلك لما يشكله المهاجرين من تهديد على أمن النظام العام غير أن هذه المخاوف غير صحيحة ميدانيا. وعلى عكس الرأي العام قد وجدت العديد من الدراسات في عدد من الدول أقرت أنه لا توجد علاقة قوية بين الهجرة والجريمة. لا نستطيع إنكار أنه في بعض الدول توجد علاقة بين زيادة تدفقات المهاجرين وزيادة نسبة الجريمة. حيث نجد أن المدن والدول التي بها نسبة جريمة أكبر تكون نسبة المهاجرين فيها كبيرة. على سبيل المثال أجريت دراسة سنة 2001 خلصت أن نسبة المساجين المهاجرين الذين ولدوا خارج إسبانيا أكبر 25 مرة من المهاجرين الذين ولدوا في إسبانيا.

مع أن هناك العديد من الأدلة التي تثبت أن العلاقة بين الهجرة والإجرام ضعيفة، فقد خلصت دراسة على ثلاث أحياء أمريكية أنه في الغالب المهاجرون لا يتسببون في زيادة عدد القتلى بين الأمريكيين من ذوي الأصول الإفريقية واللاتينية. وبالمثل في دراسة أخرى قام بها كل من Butcher and Piehl سنة 1998خلصت أن تدفقات المهاجرين ليس لها أثر على زيادة نسبة الجريمة في المدن. أما Bell وأخرون في سنة 2010 قاموا بتحقيق حول العلاقة بين الهجرة والجريمة في فترتين من مراحل تدفقات الهجرة إلى المملكة المتحدة (بريطانيا)، خلال مرحلة تنامي عدد طالبي اللجوء ما بين 1990-2000 وكذلك مرحلة موجات الهجرة الاقتصادية القادمة من أوروبا في بداية 2004. فوجدوا أن نسبة المجرمين المهاجرين أقل منها عند الاشخاص المحليين أو السكان الاصليين. (Julia, 2013)

3. دراسة تأثير الهجرة على التنمية:

مفهوم التنمية من المفاهيم الصعبة القياس، فمشرع الأمم المتحدة للتنمية طور العديد من المؤشرات للدلالة على درجة التنمية في الدول، حيث تصنف الدول وفقا لثلاث معايير أساسية وهي (الدخل، الصحة، والتعليم). الإحصائيات التي جاءت بها التقارير الصادرة من قبل مشروع الأمم المتحدة للتنمية كشفت الواقع المرير الذي تعيشه الكثير من الدول، فيوجد 550 مليون عامل حول العالم لا يتعدى دخلهم اليومي 1دولار. زد على ذلك 850 مليون شخص يعاني من سوء التغذية، ومليار فرد يفتقد للمياه الصالحة للشرب. ويوجد أيضا حول العالم حوالي 115 مليون طفل لم يلتحق بمؤسسات تعليمية تعود غالبيتهم إلى إفريقيا وأسيا، كما إن نسبة النساء المتعلمات (إفريقيا وأسيا) تبلغ 58 % مقارنة بالرجال التي تصل إلى 68%. وليس من الصدفة أن عددا كبيرا من الدول الفقيرة تكون العملية الديمقراطية فيها ضعيفة أو غائبة في بعض الأحيان والقواعد القانونية غير مطبقة والفساد منتشر. (Koser, 2007, pp. 28 - 30)

يعتبر المهاجرين أو ظاهرة الهجرة الدولية من بين أحد عوامل التنمية، فهي تعتبر كمصدر تنمية لبلدانهم الأصلية والبلدان المستقبلة لهم وذلك من خلال العديد من العوامل التي تدخل في عملية التنمية

والتنمية العكسية، نذكر منها التحويلات التي يقوم بها المهاجرين سواء مداخيل أو معاشات و التي تعتبر عاملا أساسيا في تحسين مستوى المعيشة، هجرة الأدمغة حيث تساهم هذه الفئة من المهاجرين في تقديم إضافات على جميع الأصعدة التي تشارك فيها في الدول المستقبلة، أما منظمات الشتات فتعتبر عاملا أساسيا في التنمية العكسية في مختلف المجالات السياسة، الاقتصادية و الاجتماعية، و أخيرا تشكل العودة المؤقتة أو النهائية عاملا آخر مهما و ذلك لما تجلبه من رأس مال و علاقات و خبرات إكتسبها المهاجر. (فيل، 2012، صفحة 30)

أ. التحويلات المالية و أثرها على التنمية:

إن مفهوم التحويلات يقصد بها الأموال التي يحولها المهاجرون من مكان إقامتهم الجديد إلى بلدانهم الأصلية، وهي عبارة عن الدخل المباشر المتمثل في الأجور التي يتقاضاها الأفراد، والدخل الغير مباشر المتمثل في المعاشات التي تدفعها صناديق التأمينات و التعويضات للأفراد الذين عملوا في هذه الدول. (خشاني، 2007، صفحة 04)

وما يميز هذه التحويلات أنه يصعب تقديرها وإحصاؤها وذلك لأنها تتم بطرق رسمية (ظاهرة) وغير رسمية (غير ظاهرة). الطرق الرسمية تتم بواسطة البنوك وبعض المؤسسات المالية وتتميز هذه الطرق بثلاث خصائص أساسية، أولا، تسمح بتحديد عدد المهاجرين وأماكنهم وتحركاتهم ونشاطاتهم. ثانيا، النسبة العالية للضرائب المفروضة على هذه التحويلات من طرف المؤسسات التي تعمل في هذا لقطاع. ثالثا، مراقبة النشاطات المالية للأشخاص وهذا ما يجعل الأفراد محل مساءلة. أما الطرق غير الرسمية فهي لا تتعلق بالمؤسسات المتعارف عليها في مجال التحويلات المالية، لكن تتم بطرق مختلفة منها ترتيب زيارات دورية للمهاجرين أنفسهم أو أصدقائهم لتسليم تلك الأموال لأهالي المهاجرين، أما الطريقة الثانية فتتم من خلال رجال الأعمال أو التجار الذين تسمح لهم وظائفهم التنقل ما بين البلدان والحرية التي يمتلكونها في نقل الأموال. (Koser, 2007, pp. 41 - 42)

أكد المشاركون في الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في 2015 وكذلك وزراء مالية كل من دول مجموعة 7 (G7) المنعقدة في 2004 و من بعدها مجموعة 8 (G8) على نقطتين أساسيتين تتعلق بهذا الموضوع وهما محاولة توجيه التحويلات التي يقوم بها المهاجرين إلى القنوات الرسمية و ما إلى ذلك من فائدة على هذه الدول و رصد حركات الأموال الصادرة منها، أما النقطة الثانية هي تخفيض نسبة و كلفة التحويلات حيث تؤدي التكاليف المرتفعة بالمهاجرين إلى الانتقال للطرق غير الرسمية. (خشاني، 2007، صفحة 02)

إن التحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرين نحو بلدانهم تلعب دورا في تنمية الاقتصاد وتطوير دولهم، ووفقا للبنك الدولي في سنة 2012 فاقت 406 مليون دولار أمريكي ويحتمل أن هذا العدد سيستمر في التزايد وقدرت هذه النسبة بـ 8 % في سنة 2013. العديد من الدراسات أظهرت أن التحويلات المالية لها أثر إيجابي على التخفيف من حدة الفقر والتطوير المالي. في العديد من الدول النامية أدت التحويلات المالية إلى تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة 11 % في أوغندا، و 6% في بنغلادش و 5 % في غانا.

أما فيما يخص التحويلات نحو بعض الدول المتوسطية فالجدول أدناه يبين حجم هذه التحويلات :

مجموع الأموال المحولة في الدول المتوسطية مقدرة بالمليون دولار أمريكي في 2007

الدولة	التحويلات
مصر	7.656
المغرب	6.730
لبنان	5.769
الأردن	3.434
الجزائر	2.120
تونس	1.716
إسرائيل	1.041
سوريا	824
الأراضي الفلسطينية	598

المصدر. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD عن التنمية البشرية 2009. الصفحات 177 - 180

بالرغم من أن نسبة كبيرة من هذه التحويلات تخصص للمجال العقاري و بناء السكنات و لا تستخدم في إنشاء المؤسسات و الاستثمارات مباشرة، لكنها بطريقة غير مباشرة تساعد في التنمية والحركية وإنشاء مناصب شغل حتى و لو لم تكن مباشرة و غير قارة. و ذلك من خلال تنشيط المقاولات المحلية للبناء وخلق حركية في سوق مواد البناء و التعمير و النجارة و قطاعات أخرى لها صلة مباشرة و غير مباشرة.

لا يزال النقاش قائم حول تأثير التحويلات للبلد الأصلي، حيث أن المستفيد الأول هم الاشخاص الذين يتلقون هذه الأموال حيث تساعدهم على الخروج من الفقر وتشكل تنمية على مستوى ضيق أو على مستوى العائلة فقط في مجال الصحة و التعليم. لكن بشكل عام تكون هذه التحويلات نقطة دفع بالنسبة للبلد الأصلي للمهاجرين وذلك من خلال توظيف تلك الأموال في إنشاء مؤسسات صغيرة في مجالات مختلفة كالصناعة أو السياحة أو عيادات طبية والاستعانة بالخبرات المكتسبة في بلد المهجر أو الاستعانة بشبكة العلاقات التي تم إنشاؤها في مختلف البلدان. (Koser, 2007, pp. 44 - 45) ومن خلال إنشاء هذه المؤسسات تستطيع المجتمعات تحقيق بشكل نسبي تنمية على مختلف الأصعدة (العائلة، المنطقة، المستوى المحلي) وفي مختلف المجالات وفقا لطبيعة المؤسسات المنشأة (تعليم، صحة، صناعة، ...) التي تمتص عدد معتبر من اليد العاملة.

والجدول التالي يبين مخصصات التحويلات و نسبة تأثيرها في التنمية و الاستثمار.

مخصصات التحويلات في أربعة بلدان في شمال إفريقيا

المخصصات	المغرب	الجزائر	تونس	مصر
الاحتياجات اليومية للأسرة	46	45	-	43
مصاريف الدراسة	31	13	23	12
مصاريف السكن	16	23	34	18
الاستثمار	5	8	18	15
مخصصات أخرى	2	11	25	12

المصدر: محمد خشاني، الهجرة الدولية و التنمية في شمال إفريقيا، تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، 2007، ص 25.

أما الشكل التالي يبين نسبة القطاعات المختلفة والمستثمر فيها من خلال تحويلات المهاجرين في كل من تونس و المغرب.

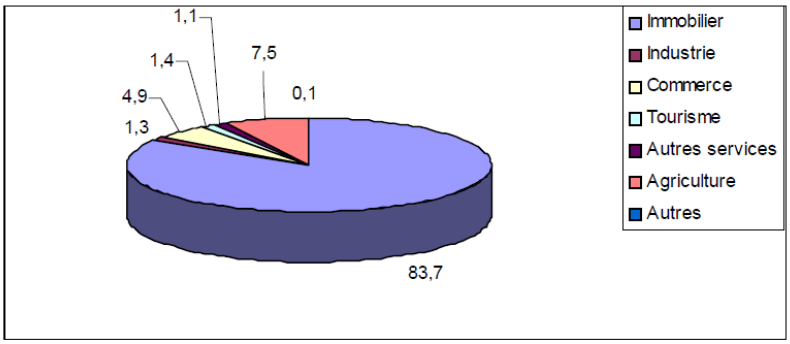

المصدر: محمد خشاني، الهجرة الدولية و التنمية في شمال إفريقيا، تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، 2007، ص 25.

من أجل معالجة إشكالية الهجرة والتنمية قامت الدول باستحداث هيئات تقوم بمتابعة هذا الملف. ففي المغرب سنة 1968 تم إنشاء مكتب الهجرة الذي يعمل تحت وصاية وزارة التشغيل و الشؤون الاجتماعية،

و في سنة 1990 انشات وزارة منتدبة تعنى بشؤون الجالية المغاربية المقيمة بالخارج. أما في الجزائر تم إنشاء وزارة منتدبة تهتم بالجالية الوطنية في الخارج لدى وزارة الخارجية لتصبح بعدها تابعة لرئاسة الجمهورية. (خشاني، 2007، صفحة 20)

تعتبر التحويلات المالية عنصرا في تنمية بلدان المصدر للهجرة، أما بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين تشكل مسألة التحويلات المالية نقطة خلاف فالعديد من الساسة ورؤساء الأحزاب السياسية تعرضوا لهذه النقطة على إنها إستنزاف لثروات تلك الدول ويجب أن تبقى أو تصرف تلك الأموال في ذلك البلد، وذهب البعض إلى أبعد من ذلك، وهو عدم أحقية المهاجرين بتلك المعاشات والأجور معللين ذلك كون المهاجرين عبئ على إقتصاد وخزينة الدولة، وفي الطرف الآخر يقرون بأن هذه الأموال حق للمهاجرين ولهم الحرية في صرفها في أي مكان يريدونه وأنها لا تهدد إقتصاد وخزينة الدولة، ومن هنا تبقى هذه الجدلية قائمة ومتعلقة بإقتصاد الدولة المستضيفة للمهاجرين وكذلك فئة المهاجرين الذين هم في الكثير من الأحيان يقدمون إضافات لتلك الدول أكثر مما يتقاضون.

وفي الأخير نقترح أن توظف هذه التحويلات في السياسات التنموية الدولية الموجهة لدول الجنوب والدول المصدرة للهجرة وذلك للتخفيف من فاتورة المساعدات الموجهة لهته الدول.

منظمات الشتات وجمعيات الوطن الأم " Associatioin Home Town "

هي عبارة عن مجموعات من المهاجرين ينتمون إلى نفس الدولة أو المنطقة، يعيشون مع بعضهم في بلد واحد غير بلدهم الأصل. و بذلك يشكلون منظمات رسمية، و تسمى فئة من هذه المنظمات "**جمعيات الوطن الأم**" "Home Town Association ". و يعنى هذا النوع من المنظمات في أنشطتهم على تنمية مدنهم الأصلية، و من أهم وأبرز هذا النوع نجد المنظمة المكسيكية التي نشأت في بداية الخمسينات و التي تشمل حاليا أكثر من 600 فرد مكسيكي يتوزعون على 30 مقاطعة أمريكية يعملون من أجل تنمية و تطوير مدنهم من خلال المساهمة في تطوير البنية التحتية العامة (بناء طرق جديدة و ترميم الشبكة القديمة)، المساعدات في المجال الطبي (سيارات الإسعاف، الأجهزة الطبية) والمجال التعليمي وذلك من خلال بناء مؤسسات تعليمية وتطوير البرامج التعليمية وإقامة دورات علمية. (Koser, 2007, p. 48)

و تعمل المجموعات على جمع الاشتراكات من المهاجرين فيما بينهم، كما تعمل أيضا على جمع التبرعات من جهات أخرى سواء فردية أو مؤسسات رسمية و غير رسمية. و ذلك دائما من أجل تحقيق الهدف الرئيسي الذي أنشأت من أجله هذه المنظمات وهو تحقيق التنمية في بلد المنشأ. (Koser, 2007, pp. 48 - 49)

منظمات الشتات تستطيع كذلك المشاركة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية لدولها الأصلية، ففي الانتخابات والاستفتاءات الوطنية تشارك هذه الجالية بقوة كما حدث في استفتاء إستقلال إيريتيريا سنة 1993 حيث كانت نسبة 98 % من الايريتريين خارج البلاد مؤيدين للاستقلال، وبعد الاستقلال كان الدور الكبير لمنظمات الشتات في صياغة وتشكيل الدستور. وبالتالي تعتبر اريتيريا من الأمثلة الحية التي تبرز دور هذه الجماعات في التنمية السياسة لدولها. (Koser, 2007, p. 49)

إن العديد من الدول حول العالم بدأت تهتم بالطاقات البشرية و المادية التي تمثلها منظمات الشتات و جمعيات الوطن الأم وما تستطيع تقديمه من أجل النهوض بالتنمية المحلية، وبالتالي يجب على

الحكومات تسخير سياسات لاستغلال تلك الطاقات والموارد. وعلى سبيل المثال نجد الحكومة المكسيكية انشات مكتب وزارة مسؤول على العلاقات مع الجالية المكسيكية في المهجر. (Koser, 2007, p. 50)

ب. العودة والعودة المؤقتة:

زيادة على التحويلات التي يقوم بها المهاجرين و منظمات الشتات و أثرها على التنمية العكسية، هناك طريقة أخرى و هي عودة هذه الفئة من الاشخاص للدول الأصلية و نقل كل ممتلكاتهم التي تحصلوا عليها في المهجر سواء المادية أو الفكرية و توظيفها في مشاريع محلية والاستعانة كذلك بشبكة العلاقات التي تم تشكيلها في المهجر. (Koser, 2007, p. 50) أما العودة المؤقتة فهي جزء من العودة النهائية ويترتب عليها نفس الاثار لكن تكون بشكل متكرر هذا ما يزيد في نسبة التنمية.

ج. تقسيمات سوق العمل:

أما فيما يخص هذه النقطة فقد وضعت عدة نظريات تفسيرية لهذا التقسيم الذي يشهده سوق العمل، فمع بروز التطور التكنولوجي والتحديث في مؤسسات الدولة وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في القطاعات الاقتصادية، أصبح هناك تباين بين قطاع تقليدي وقطاع حديث لسوق العمل. (فيل، 2012، صفحة 20) حيث تكون ميزات الأول إعتماده على الجانب البدني أي شاق و نسبة الخطر فيه أكبر وغير آمن زيادة على ذلك أجوره متدنية. وعلى العكس فالقطاع الثاني يبذل فيه جهد أقل وجد آمن وبأجور مرتفعة. هذا الاختلاف بين القطاعين حفز ظاهرة الهجرة الدولية بشتى أنواعها فالقطاع الحديث يحفز الهجرة الشرعية وخاصة بالنسبة للفئات المثقفة، رجال الاعمال، الطلبة، والباحثين وذلك لما يوفره القطاع من خدمات جد متطورة ورفيعة المستوى وأجور عالية مقارنة بدول الأصل. أما القطاعات التقليدية فهي تستوعب بالدرجة الأولى المهاجرين غير الشرعيين الذين يحاولون كسب قوتهم في أي ظرف وفي نفس الوقت نجد أصحاب العمل يستغلون هذه الفئة نظرا لوضعيتهم الغير قانونية وذلك لتعظيم نسبة الربح، وتنحصر أهم هذه القطاعات في قطاع الزراعة، صناعة الخشب، البناء، الخدمات المنزلية والخدمات (الفنادق، المؤسسات...إلخ). ففي الولايات المتحدة الأمريكية يشتغل المهاجرون غير الشرعيين (خاصة من دولة المكسيك) في مجالات عدة و خاصة في الزراعة. أما في أروبا يشتغلون في قطاعات البناء، الصناعات الغذائية وفي بعض المحاصيل الزراعية. (Koser, 2007, p. 32)

من خلال هذا التقسيم في مجالات العمل نجد أن الدول المستقبلة للمهاجرين تعاني من عجز في اليد العاملة وركود في القطاع التقليدي والذي يتهرب منه السكان الاصلين، هذا ما يجعل المهاجرين محرك لهذا القطاع الاقتصادي بشكل خاص، هذا ما يؤثر بشكل غير مباشر بالتنمية الاقتصادية الكلية لتلك الدول. وبهذا تعتبر الهجرة كمصدر تنمية لإقتصاد الدول المستقبلة بغض النظر على التحديات التي تفرضها الهجرة غير الشرعية.

د. الهجرة كمصدر دخل مباشر للبلدان المستقبلة:

أصبحت الهجرة وخاصة الشرعية أسهل نوعا ما وذلك لوجود مجموعة من الأفراد التي تمارس وظائف ومهام تساعد الاشخاص على الهجرة كوكلاء العمل، محامي الهجرة، وكالات السفر ومكاتب الهجرة الرسمية، التي تعمل كلها لتأسيس صناعة أو تجارة الهجرة. (Koser, 2007, p. 38)

كما أن بعض الدول كإيطاليا مثلا تفرض على المهاجرين غير الشرعيين مبالغ مالية مقابل تسوية وضعياتهم غير القانونية بمنحهم رخص إقامة مؤقتة والسماح لهم بالتنقل داخل الفضاء الأوربي المكفول بإتفاقية شنغين، وبهذا تعد هذه المبالغ المالية نقلة نوعية في خزينة الدولة ذلك لما تستقبله إيطاليا من عدد كبير للمهاجرين.

هـ. هجرة الأدمغة:

تعتبر ظاهرة هجرة الأدمغة من الظواهر العالمية، فعلى سبيل المثال شهدت أوروبا انتقال للكثير من العلماء والاكاديميين والباحثين نحو أمريكا الشمالية وذلك لما توفره من رواتب عالية و وسائل للبحث العلمي والتمويلات الكبيرة لبحوثهم وتحويلها إلى مشاريع. (بوصيلة، 2012، صفحة 69)

العديد من المؤسسات الدولية تناقش موضوع الأفراد ذوي المؤهلات العالية (هجرة الأدمغة) ومحاولة رسم سياسات و إيجاد قوانين تسهل لهم عملية التنقل والإقامة والعمل وعلى جذب هذه الفئة والاستفادة منها في التنمية بمختلف مجالاتها (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، و العلمية...الخ). (خشاني، 2007، الصفحات 32 - 33)

الجدول أدناه يبين نسبة الكفاءات التونسية في الخارج لسنة 2006

توزيع الكفاءات التونسية في الخارج

المناطق/التخصصات	أوربا	أمريكا	الدول العربية	إفريقيا	أسيا	المجموع
المدرسون-الباحثون	755	521	26	16	07	1568
المهندسون/المعماريون	567	430	250	24	03	1274
الأطباء/الصيادلة	561	85	88	11	02	747
المعلوماتيون	324	29	12	03	-	368
المحامون	46	08	31	-	-	85
رجال الأعمال	913	62	102	20	02	1099
أطر أخرى	868	364	410	63	07	1712
المجموع العام	4034	1499	1162	137	21	6853

المصدر:(محمد خشاني، الهجرة الدولية و التنمية في شمال إفريقيا، تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، 2007، ص35).

أصبحت الكثير من الدول تقدم برامج للهجرة و تمولها لكن تخص فئة خاصة للمهاجرين وخاصة الذين يتمتعون بمستوى تعليمي عالي أو في تخصصات علمية دقيقة تكون الدولة تعاني من نقص فيها. فمثلا الهند تعد مصدرا مهما في هجرة الأدمغة وخاصة فئة مجال المعلوماتية، و بالمقابل استغلت ألمانيا نقصها وعجزها في هذا المجال فقامت بفتح برنامج للهجرة لهذه الفئة بالتحديد.

لكن هذه الظاهرة تضر بتنمية دول المنشأ، حيث أنها تقوم بالاستثمار في العنصر البشري لمدة طويلة كي تحصل على أطباء، مهندسين، وطيارين...الخ، لكن في الأخير يتم استقطابهم من دول أخرى وتكون نسبة العودة لهذه الفئة قليلة جدا. وبهذا تستفيد منهم الدول المستقبلة محققة بهم تنمية وتطوير في قطاعاتها المختلفة، و ذلك لما تقدمه هذه الفئة من خدمة نوعية في مختلف المجالات. (Koser, 2007, pp. 52 - 53)

خاتمة :

لا يمكن إنكار أن الهجرة تفرض العديد من التحديات والإشكالات للدول المستقبلة ونظرا لتوسع مفهوم الأمن ليشمل الأمن المجتمعي، الاقتصادي، الداخلي والعام. لا مفر من كون الهجرة تعد تهديد للمجتمع والاقتصاد وكذلك للأمن الداخلي والنظام العام. كما تم عرضه وتبيانه في هذا العمل، حيث أن الهجرة كتهديد هي تصور وإدراك أكثر منه حقيقة عملياتية أو إمبيريقية. وعلى عكس الرأي العام الشائع على أن الهجرة تمثل تهديد على الأمن أثبتت بعض الدراسات أننا لا نستطيع إثبات وجود علاقة قوية بين الهجرة والإجرام. فهذا التسويق لهذه العلاقة يضر بالمجتمع أكثر مما ينفعه.

على عكس الاتجاه الأول الذي يقوم على إدراكات ذاتية وإعتبار الهجرة تهديد أكدت بعض دراسات أن الهجرة يمكن إعتبارها كرافعة للإقتصاد والتنمية وكذلك يتضح جليا في خطابات الأمم المتحدة وما ترتب عليها من تكوين الحوار رفيع المستوى في 2006 و 2013 وكذلك إنشاء مجموعة الهجرة العالمية المختصة في كيفية استغلال ظاهرة الهجرة في التنمية على المستوى المحلي والاقليمي و الدولي وذلك من خلال ما تقدمه هذه الظاهرة من عوامل تساعد في تعزيز التنمية كالتحويلات المالية التي يتم تحويلها بطريقة مباشرة وغير مباشرة للدول الأصل حيث تساهم في إنشاء استثمارات ومشاريع، كما نجد كذلك منظمات الشتات وجمعيات الوطن الأم تساعد بدورها في التنمية على مختلف الاصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ودون أن ننسى دور هجرة الأدمغة وعودة المهاجرين سواء المؤقتة أو الدائمة والأثر المترتب عليها.

وأخيرا، لا يمكن الحكم بشكل مطلق على مآلات الهجرة في حد ذاتها فيما يتعلق بالأثر على الأمن والتنمية بل أن المقاربة التي يتم توظيفها في إدارة المسائل المرتبطة بالهجرة هي التي تحدد مدى الضرر أو الفائدة التي يمكن أن تجلبها للبلدان المستقبلة.

قائمة المراجع :

باللغة العربية

1 - عكروم ليندة ، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، الجزائر : دار بن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.

2 – فيل جون لوي ، مشروع يورو ميد 2 للهجرة، الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوربي، بروكسل، 2012.

3 - الحارثي ميلاد مفتاح ، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط، (بلد النشر)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013.

4 - بوصيلة محمد العفور، الهجرة وتأثيرها على العلاقات الأورو- مغاربية (1990 - 2011) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.

5 - خشاني محمد ، الهجرة الدولية و التنمية في شمال إفريقيا، تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، 2007.

6 - برقوق أمحند ، الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط ، http://berkouk-mahmoud.yolasite.com

7 - فهمي لبيب ، دراسة تبرز إيجابيات الهجرة على الاقتصاد البلجيكي ،2015/10/20، 2016/12/11، دراسة-تبرز-إيجابيات-الهجرة-على-الاقتصاد-البلجيكي/http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/10/20 .

باللغة الفرنسية

8 - Alexandre lusenti, Lisa watanabe, La migration irrégulière comme défis pour l'Europe. Centre for Security studies(CCS), Politique de sécurité Analyse de ccs, N° 162,2014.

باللغة الانجليزية

9 - Khalid Koser, International migration : A Very Short Introduction, Oxford university Press, New York, 2007.

10 - Khaled Koser, Irregular migration, state Security and human security, (Paper for) Global Commission on Internation migration, 2005, UK, London.

11 – Alam Saleh, Broadening the concept of security : Identity and societal security, UK : Geopolitics Quarterly, Volume 6, N° 4, 2010.

12 - Michela Ceccorulli, Migration as a security threat : internal and external dynamics in the EU, Florence : Forum on the problems of peace and war, GARNET Working paper N° 65/09, April 2009.

13 - Yannis A. Stivachtis, International Migration and the politics of identity and security, Jornal of humanities & Social Sciences, Vol 02 , Issue 1, 2008.

14 - Kelly L.Barnes, National Identity and Attitudes toward Immigrants : the role of social comparison and perception of competitoin, A thesis for PHD in Philosophy, University of Western Ontario, Canada, 2015.

15 - JULIA TALLMEISTER, Is Immigration a threat to security, 24/08/2013, http://www.e-ir.info/2013/08/24/is-immigration-a-threat-to-security/.